

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

العدد ١١٣٢٧

٢٧ رمضان ١٣٧٦ الموافق ٢٧ نيسان ١٩٥٧

عمان : السبت

عرومستاز

صحيفة

٤١١-٤١٣

٤١٣-٤١٤

٤١٤

تعليمات الادارة العرفية رقم (١) لسنة ١٩٥٧
أمر الحاكم العسكري العام بتعيين الحكام العسكريين المحليين
أمر الحاكم العسكري العام بالغاء قرار مجلس الوزراء السابق
المصدر بتاريخ ٣١/١٠/١٩٥٧ الملحق تأليف لجان التوجيه الوطني



هكذا من الأصل

نحو (الحسين) الملك مسكن المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٧ تصدر اردتنا بوضع التعليمات التالية :-

تعليمات الادارة العرفية

رقم (١) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات الادارة العرفية رقم ١ لسنة ١٩٥٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعين وزير الدفاع حاكما عسكريا عاما في المملكة الأردنية الهاشمية وله ان يمارس في سبيل تأمين السلامة العامة فيها والدفاع عنها كافة السلطات والصلاحيات التي لجلالة الملك المعظم او لرئيس الوزراء بمقتضى قانون الدفاع وجميع الانظمة والاورام الصادرة بمقتضاه .

المادة ٣ - أ - للحاكم العسكري العام ان يعين اي شخص من المدنيين والعسكريين موظفين كانوا ام غير موظفين ليكونوا اما مساعدين له او حكاما عسكريين محليين في المناطق او الجهات التي يعينها بصرف النظر عن التقسيمات الادارية المعمول بها في المملكة في الوقت الحاضر .

ب - ينظم الحاكم العسكري العام موازنة خاصة بالرواتب والنفقات الاخرى التي تستلزمها الادارة العرفية ويقدمها لمجلس الوزراء الموافقة عليها والعمل بموجبها .

المادة ٤ - على الرغم مما جاء في اي قانون او نظام آخر يجوز للحاكم العسكري العام كما يجوز لمساعديه وللحكام العسكريين المحليين ان يأمروا بالقاء القبض على اي شخص وتوقيفه وحجزه لمدة التي يرونها في اي مكان من المملكة ، ويدخلون المنازل والساكن والمحللات الاخرى والتحرري فيها وتفتيشها في أية ساعة من ساعات الليل والنهار .

المادة ٥ - تكون الاوامر التي يصدرها الحاكم العسكري العام أو الحكام العسكريون المحليون نافذة بالحال ولا تتبع أي وجه من وجوه الطعن أو المراجعة أمام أية محكمة من المحاكم بما في ذلك محكمة العدل العليا .

المادة ٦ - تشكل في المملكة محكمتان عرفيتان لحاكمة الاشخاص الذين يساقون اليها من قبل المدعي العام العسكري ، تمارس الاولى وظائفها وصلاحياتها في محافظة عمان وألوية البلقاء ومجلون والكرك ومعان ، والثانية في محافظة القدس وألوية القدس ونابلس والخليل .

المادة ٧ - تتألف كل من المحكمتين العرفيتين العسكريتين من رئيس وعضوين من الضباط الذين لا تقل رتبة أي منهم عن رتبة ركن و يقوم بوظيفة الادعاء العام لديها مدعي عام عسكري ويعين جميع هؤلاء الحاكم العسكري العام .

المادة ٨ - تمارس المحكمة العرفية العسكرية حق القضاء على جميع الاشخاص فيها يتعلق بالجرائم والمخالفات التالية :
أ - الجرائم التي تقع على أمن الدولة الخارجي والداخلي المنصوص عليها في المواد (١٠٢ - ١٤٥) من قانون العقوبات .

ب - الجرائم الواقعة على السلامة العامة المنصوص عليها في المواد (١٤٦ - ١٦٠) من قانون العقوبات .
ج - الاتصال والتعامل مع العدو واعمال التسلل والتخريب .

د - الانتساب الى أي حزب سياسي منحل أو غير مصرح .

هـ - مخالفة الاوامر التي يصدرها الحاكم العسكري العام أو الحكام العسكريون المحليون .

و - مخالفة أحكام قانون الدفاع أو أي نظام أو أمر صادر بمقتضاه .

ز - الاعتداء على موظفي الدولة وضباط وافراد القوات المسلحة والشرطة والدرك او التعرض اليهم أو عرقلة اعمالهم أثناء قيامهم بواجباتهم الرسمية أو بسبب قيامهم بها .

ح - أي جرم او مخالفة أخرى يأمر الحاكم العسكري العام بإضافتها الى هذه المادة بموجب اعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٩ - للحاكم العسكري العام بصرف النظر عما جاء في اي قانون او نظام آخر ، ان يعين بمقتضى صلاحياته بموجب هذه التعليمات العقوبات الرادعة لأي جرم او مخالفة من الجرائم والمخالفات المبينة في المادة السابقة .

المادة ١٠ - تعقد المحكمة العرفية العسكرية في اي مكان او زمان يعينه رئيسها .

المادة ١١ - تباشر المحكمة العرفية العسكرية المحاكمة بالاستماع الى بيان للمدعي العام العسكري الذي يتضمن خلاصة للجرم المسند الى المتهم ثم تمكن المتهم من بيان افادته وتستمع شهود الاتهام وتمكن المتهم من مناقشتهم ثم تستمع شهود الدفاع (ان وجدوا) ما لم تر ان الغرض من طلبهم هو الماطلة والتسويف ، وتستمع اخيراً الى دفاع المتهم وتصدر قرارها في القضية .

المادة ١٢ - تجري المرافعة لدى المحكمة العرفية العسكرية بصورة علنية الا اذا قررت المحكمة بخلاف ذلك لأي سبب من الاسباب .

المادة ١٣ - تصدر قرارات المحكمة العرفية العسكرية بالاجماع او بالأكثرية المطلقة .

المادة ١٤ - يجب ان يستند القرار الى المادة المعنية في القانون او النظام او الاسر العسكري الصادر بمقتضى هذه التعليمات وان يحتوي على الاسباب المدللة

المادة ١٥ - لا تنفذ المحكمة العرفية العسكرية في جميع اجراءاتها بقانون اصول المحاكمات الجزائية او قانون البيئات .

المادة ١٦ - يحكم المحكمة العرفية العسكرية بعد ادانة المتهم بالجرم المسند اليه بالعقوبة التي يقرنها الحاكم العسكري العام لذلك الجرم او بالحد الاعلى للعقوبة الأشد للمعينة لذلك الجرم في قانون الدفاع أو أي نظام أو أمر صادر بمقتضاه أو قانون العقوبات أو أي قانون أو نظام آخر اذا لم يكن الحاكم العسكري قد فرض عقوبة اخرى لذلك الجرم بمقتضى المادة (٩) من هذه التعليمات .

المادة ١٧ - لا تنفذ قرارات المحكمة العرفية العسكرية باستثناء الحكم بالاعدام الا بعد تصديق الحاكم العسكري العام الذي له ان يخففه الى الحد الذي يراه مناسباً .

المادة ١٨ - لا تنفذ حكم الاعدام الا بعد تصديق جلالة الملك المعظم بناء على تسبب مجلس الوزراء وجلالته ان يمارس حق التخفيف والعفو بمقتضى احكام الدستور وقانون العقوبات .

هكذا من الأصل

المادة ١٩ - تعتبر احكام المحكة العرفية العسكرية بعد التصديق عليها بمقتضى المادتين السابقتين قطعية وتنفذ على الفور ولا تخضع للطعن أمام أية محكمة بما في ذلك محكمة العدل العليا ولا تتبع أية طريقة من الطرق القانونية .

المادة ٢٠ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذه التعليمات والى ان تُلغى أو تستبدل بغيرها يوقف العمل بجميع بنود الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٢ عدا الفقرتين (أ) و (ب) منها . ولا يعمل بأي قانون أو نظام أو امر آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكام ذلك القانون أو النظام أو الامر مع أي حكم من احكام هذه التعليمات أو أي امر يصدره الحاكم العسكري بمقتضاه .

التاريخ ١٩٥٧/٤/٢٧

الحسين بن طمرل

وزير الدفاع والصحة	وزير الداخلية	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
سليمان عبد الرزاق طوقان	والاشغال العامة	وزير الخارجية	وزير العدلية
	فلاح المدادحة	سمير الرفاعي	ابراهيم هاشم

وزير الزراعة	وزير المالية	وزير الاقتصاد الوطني
والانشاء والتعمير	والمواصلات	والتربية والتعليم
عاكف الفايز	انسطاس حنايا	خلوصي الحيري

أمر عسكري

صادر عن الحاكم العسكري العام

استناداً الى الصلاحيات المخولة الي بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٣) من تعليمات الادارة العرفية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ أمر بما يأتي :

المادة ١ - يعين السيد جمال طوقان حاكماً عسكرياً لمحافظة القدس ولواء القدس والجليل .

يعين السيد حسن الكاتب حاكماً عسكرياً للواء نابلس

يعين السيد مفلح غزالي حاكماً عسكرياً للواء نablون

يعين السيد سليمان القضاة حاكماً عسكرياً للواء الكرك

يعين السيد صلاح السحيات حاكماً عسكرياً للواء البلقاء

يعين السيد محمد العوراني حاكماً عسكرياً للواء معان

المادة ٢ - يمارس الحاكم العسكري العام وظائف الحاكم العسكري في محافظة عمان .
المادة ٣ - يمارس الحاكم العسكريون المذكورون اعلاه اعمالهم وصلاحياتهم اعتباراً من تاريخ هذا اليوم الواقع في ١٩٥٧/٤/٢٧ .

الحاكم العسكري العام
سليمان عبد الرزاق طوقان

أمر

صادر عن الحاكم العسكري العام

عملاً بالصلاحيات المخولة الي في المادة (٢) من تعليمات الادارة العرفية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ والمادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ ، أمر بكل جميع لجان العوجيه الوطني التي تآلفت في المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى قرار مجلس الوزراء الاسبق الصادر بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣١ واية لجان فرعية تابعة لها في الاحياء والقرى واعتبار ذلك القرار لاغياً اعتباراً من هذا اليوم الواقع في ٢٧ نيسان سنة ١٩٥٧ .

الحاكم العسكري العام
سليمان عبد الرزاق طوقان

هكذا من الأصل

